

قياس أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك

في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

خلال الفترة 1990-2022

Measuring the impact of public spending on Algeria's consumer price index using the autoregressive distributed lag model ARDL During the period 1990-2022

جربال فلة^{1*}، بن يوسف نوة²

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، fella.djrbal@univ-msila

² جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، naoua.benyoucef@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2024/07/17

تاريخ القبول: 2024/07/13

تاريخ الاستلام: 2024/03/16

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير مكونات الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022. استخدمت الدراسة منهجية اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL). وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة المدى مع وجود علاقة في المدى القصير بين متغيرات الدراسة. كلمات مفتاحية: الإنفاق العام، مؤشر أسعار الاستهلاك، نموذج ARDL.

تصنيفات JEL: H5، E31، B2

Abstract:

Through this research paper, we are trying to measure the impact of the components of public spending on the Algeria's consumer price index during the period 1990-2022, using the autoregressive distributed lag model ARDL. We found that there is no long-term relationship, but in short run.

Keywords: Public spending; Consumer price index; ARDL Model.

Jel Classification Codes:H5, E31, B2

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

أراد الاقتصاديون الكلاسيكيون الحد من تدخل الدولة حتى بداية القرن العشرين خاصة فيما يخص تنظيم السوق الذي يتوازن تلقائياً بمبدأ اليد الخفية، وعلى الدولة أن تقتصر تدخلاتها على ثلاث محاور سيادية: الدفاع (حماية الوطن من العدوان الخارجي)، الشرطة (ضمان سلامة الأفراد)، العدل (القضاء وإدانة الجنح والجنايات).

غير أن بعد الإخفاقات العديدة التي شاهدها آليات السوق حتى بلغت ذروتها فبأزمة 1929. فمن أجل تصحيح هذه الاختلالات، دعا كينز إلى تدخل الدولة لإنعاش الاقتصاد، ويتم تنفيذ هذا التدخل باستخدام السياسات الاقتصادية المالية والنقدية بمختلف أدواتهما. ومن بين الاختلالات الاقتصادية التي تسعى الدولة التحكم فيها ظاهرة التضخم. والجزائر أحد الدول التي تعمل جاهدة بتطبيق أنجع الأساليب والسياسات الاقتصادية للتحكم بظاهرة التضخم، الذي يمكن قياسه باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك كونه مؤشر اقتصادي له القدرة على قياس التضخم وتوفير معلومات قيمة لصانعي القرارات والسياسات الاقتصادية. وتعتبر سياسة الإنفاق العام من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية الجزائرية للتحكم في مستويات الأسعار. ويتبين ذلك في خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر سنة 1986، ومن بين هذه الإصلاحات تلك التي كانت على الإنفاق العام خاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات وتراجع الإيرادات العامة، تهدف إلى ضبط الأسعار وفق الظروف الاقتصادية الجزائرية الجديدة.

فبدأت الجزائر بإلغاء التدريجي لأشكال الدعم المقدمة سابقاً واستبدالها بأشكال الدعم المباشر للفئات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة. مع بقاء ارتباط الإنفاق العام لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وقد اتضح ذلك من خلال الزيادة المطردة في حجم النفقات العامة (التمويل بالعجز) في إطار البرامج الاقتصادية الضخمة التي أطلقتها الحكومة منذ مطلع الألفية الثالثة.

1.1 إشكالية الدراسة: وحاولنا من خلال ما سبق طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

والتي تندرج تحتها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما دور الإنفاق العام في التأثير على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر؟

- ما مدى تأثير نفقات التجهيز على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ما مدى تأثير نفقات التسيير على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- 2.1 فرضية البحث: للإجابة على إشكالية الدراسة اقترحنا الفرضيات التالية:
 - يعود التغيير في مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر بشكل كبير نتيجة التغيير في الإنفاق العام.
 - توجد علاقة طردية طويلة الأجل بين نفقات التسيير ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة.
 - توجد علاقة طردية طويلة الأجل بين نفقات التجهيز ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- 3.1 أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى:
 - تحديد أهم المفاهيم الخاصة بالإنفاق العام ومؤشر أسعار الاستهلاك.
 - قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر في الفترة بين 1990-2022

- استخدام طرق القياس لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- 4.1 منهجية البحث: تم استخدام كل من الأسلوب الوصفي الذي تضمن عرض نظري للإنفاق العام ومؤشر أسعار الاستهلاك وتتبع مسار تطورهما في الجزائر كما استخدمنا أدوات القياس من خلال استخدام نموذج ARDL لقياس أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

2.2 الإطار النظري للإنفاق العام ومؤشر أسعار الاستهلاك

1.2 الإطار النظري للإنفاق العام:

تعرف النفقة العامة على أنها " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة". ويقصد بالمنفعة العامة تحقيق مجموعة من الأهداف منها: النمو الاقتصادي، التأثير على مستوى الأسعار وتوزيع الدخل. (لسبع، 2019، الصفحات 230-231)

"يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتببات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة

لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة الإنفاق العام. وتمثل النفقات الاستثمارية جانبا هاما من ميزانية الدولة، خاصة في البلدان النامية و التي توجه جزءا هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق و السدود و شبكات المياه و الصرف الصحي و غيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها."(الجلال، 2006) يعتبر الإنفاق العام من الأدوات المباشرة للسياسة المالية، إذ أن الحكومة يمكنها التدخل بشكل مباشر، و يمكنها اللجوء إلى العمل لتغيير الإنفاق الحكومي أو إعادة هيكلته..(الخيكاني و حيدريونس، 2015، صفحة 50)

يقسم المشرع الجزائري الإنفاق العام للدولة على أساس القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بالقوانين المالية المعدلة والمكملة الخاصة بنفقات الإدارة والمعدات (الاستثمار).

نفقات التسيير: هي المصاريف اللازمة لتشغيل أجهزة الدولة الإدارية، بما في ذلك رواتب الموظفين و نفقات الصيانة للمعدات والأدوات. و التي لا تؤدي هذه النفقات إلى إنتاج قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني.

نفقات التجهيز: هي المصاريف ذات طابع استثماري الناتج جراء الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. (Kheira & IMEKHELAF, Vol 15 N°02 2021) "ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار و التي تعبر مباشرة عن استثمارات منتجة، و يضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية."(كمال، 2017)

2.2 الإطار النظري لمؤشر أسعار الاستهلاك

مؤشر أسعار المستهلك (CPI) هو الأداة التي توفر المعلومات المطلوبة عن متوسط التغيير المرجح في الأسعار المعروضة (و بالتالي جميع الضرائب المدرجة) بين فترتين في منطقة معينة. السلع و الخدمات التي يتم أخذها في الاعتبار هي تلك الموجودة في السوق، بغض النظر عن بلد المنشأ. (Ahmed, 2011, p. 354)

نسبة التضخم تمثل نسبة تغير أسعار المستهلك بين فترتين فعلى سبيل المثال: إذا كان مؤشر أسعار الاستهلاك للسنة الأولى 145 و السنة الثانية أصبح 150 فان معدل التضخم هو:

$$3.45 = \frac{150 - 145}{145} * 100 \text{ (مصطفى، 2022، صفحة 78)}$$

مؤشر أسعار المستهلك هو قبل كل شيء مؤشر لتكلفة المعيشة. إذا كان مستوى معين من التضخم أمرا طبيعيا، بل ومرغوبا فيه، فإن التسارع المعمم وغير المتحكم فيه في ارتفاع أسعار المستهلك، وبالتالي في تكلفة المعيشة، يؤدي إلى الاختلال أو عدم الاستقرار النقدي مع ارتفاع التضخم، يرى المستهلك أن قدرته الشرائية مهددة ويرى المستثمر أن قيمة استثماراته تنخفض بانخفاض القيمة النقدية.

يجيب مؤشر تكلفة المعيشة على السؤال التالي: بأي تكلفة بسعر السوق الحالي، يمكن

للمرء أن يحقق نفس مستوى المعيشة كما كان خلال الفترة المرجعية؟ (Stefan, 2009, p. 237)

3. تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر وعلاقته بالإصلاحات الاقتصادية في الإنفاق

الحكومي ما بين الفترة 1990-2021

1.3 فترة التسعينات:

بدءا من سنة 1994، ألغت الحكومة الدعم الخاص بشراء التجهيزات الفلاحية والأسمدة، وخفضت بشكل كبير الإعانات المتعلقة بأسعار التجزئة الخاصة بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى ماعدا السكر والدقيق وزيت المائدة والأدوات المدرسية. وفي سنة 1998، ألغيت كل أشكال الدعم المقدمة سابقا من طرف الدولة، واستبدلت بأشكال الدعم المباشر للفئات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة.

إضافة إلى هذا، تم اعتماد نظام وطني لتشغيل وإدماج الشباب العاطل عن العمل في إطار صندوق خاص يسير من طرف الجماعات المحلية. يهدف هذا النظام إلى توفير مناصب شغل مؤقتة للشباب العاطلين عن العمل.

وجهت هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بالخصوص إلى محاربة التضخم الذي وصل إلى معدلات قياسية في سنة 1992 و1993 (45%) . بدءا من سنة 1994، أثمرت هذه الإجراءات في دفع معدل التضخم إلى الانخفاض تدريجيا، وأصبح مع نهاية سنة 1998 بحدود 10%.

نشير في هذا المقام، إلى أن الانخفاض الكبير في معدل التضخم لم يكن ناتجا من زيادة عرض السلع و الخدمات (زيادة الإنتاج أو زيادة الواردات)، بل نتيجة لانكماش الطلب العام. (الوحدة، 2023)

2.3 فترة ما بين 2000-2017:

"اعتبارا من سنة 2000 والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، أصبحت السياسة الانفاقية تساهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، كانخفاض معدلات البطالة، رفع من معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض حجم المديونية الخارجية وغيرها، وقد اتضح ذلك من خلال الزيادة المطردة في حجم النفقات العامة (التمويل بالعجز) في إطار البرامج الاقتصادية الضخمة التي أطلقتها الحكومة منذ مطلع الألفية الثالثة، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي و برنامج توطيد النمو الاقتصادي." (يوسف و بوشنب، 2019) وكنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وصل حجم الإنفاق العام سنة 2017 إلى 6779 مليار دج، مقابل 2277.2 مليار دج سنة 2000. فبالنظر لعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة نمو النفقات العامة، فإن الموازنة العامة سجلت عجزا في معظم سنوات الفترة المدروسة، وهو ما يؤكد على أن الحكومة الجزائرية لا تزال تعتمد في تمويل تنميتها الاقتصادية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز)، الأمر الذي يجعل التضخم في الاقتصاد ظاهرة ليست نقدية فقط وإنما ظاهرة هيكلية ومؤسسية. كما تمت تلبية جزء كبير من الزيادة في حجم الطلب الكلي نتيجة التوسع في حجم الإنفاق العام عن طريق القطاع الخارجي، وهو ما يتضح من خلال ارتفاع فاتورة الواردات في فترة تميزت بارتفاع أسعار المنتجات المستوردة لاسيما منذ ظهور بواذر الأزمة العالمية سنة 2017، والتي ترتب عنها ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار، مما تسبب في ارتفاع أسعار المنتجات المحلية نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة. لهذا فان سياسة التوسع في حجم الإنفاق العام أدى إلى إغراق الاقتصاد الوطني في بؤرة التضخم المستورد.

وهذا ما يسمح لنا بالقول أن السياسات الانفاقية التوسعية المطبقة خلال الفترة 2000-2017 كانت تستهدف فالرفع من مستوى التشغيل والحد من البطالة على حساب التضخم." (يوسف و بوشنب، 2019)

3.3 فترة من 2017 إلى ما بعد 2020:

عرفت السنوات الأولى في هذه الفترة انخفاضا بسيطا في النفقات العامة وذلك من خلال سعي الحكومة لترشيد نفقات التجهيز بسبب انخفاض الجباية البترولية بحوالي 47% في

الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1990-2022

متوسط سعر البترول سنة 2015 و 15.2% سنة 2016 وكذلك ضعف الضريبة العادية مما استدعى ضرورة ترشيد النفقات. (عبدالله، 2023، صفحة 26)

مع بقاء هيمنة قطاع النفط والغاز على الاقتصاد الجزائري، والذي يمثل 19% من الناتج المحلي الإجمالي، و93% من صادرات المنتجات، و38% من إيرادات الميزانية بين عامي 2016 و2021. أدى الارتفاع اللاحق في أسعار النفط والغاز الناتج عن الانتعاش العالمي والحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع كبير في عائدات الصادرات والموازنة الجزائرية.

بعد الانكماش بنسبة 5.1% في عام 2020، انتعش الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بنسبة 3.5% في عام 2021، مدعوما بانتعاش قوي في إنتاج النفط والغاز. تحسن عجز الميزانية الإجمالي في عام 2021، من 12 إلى 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعا بارتفاع عائدات النفط و الغاز، و استعادة الإيرادات الضريبية، و زيادة أرباح بنك الجزائر و زيادة معتدلة في الإنفاق. (Bank, 2023)

في إطار التخفيف من آثار الأزمة الصحية لفيروس كوفيد 19، خصصت الدولة مخصصات في الميزانية للسنة المالية 2021 بلغت قرابة 530 مليار دينار، لدعم فقدان دخل الأسر و تراجع نشاط الأعمال و المهن الحرة. (finances., 2023)

أما بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلك فقد ارتفعت أسعار المستهلك، بعد أن ظل معدل التضخم تحت السيطرة نسبيا بين عامي 2000 و2020، حيث ارتفع معدل التضخم في البلاد إلى ما يقرب من 9% في عام 2022، كما هو الحال في معظم البلدان حول العالم، بسبب وباء كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية. نم مؤشر أسعار المستهلك الجزائري (CPI) من 220 نقطة في جانفي 2020 إلى ما يقرب من 250 نقطة في جانفي 2022، مما يدل على انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين في البلاد تدريجيا. (economy-in-algeria/, 2023)

4. النموذج القياسي لأثر نفقات التسيير والتجهيز على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

خلال الفترة 1990-2022

سنحاول بناء نموذج لقياس أثر نفقات التسيير والتجهيز على مؤشر أسعار الاستهلاك في

الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

1.4 تحديد متغيرات الدراسة:

لتعيين نموذج الدراسة نحدد أولاً متغيرات النموذج. بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والمعلومات المتاحة من الدراسات السابقة عن الموضوع. يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك المتغير التابع ويرمز له ب (pci) والمتغيران المستقلان هما نفقات التسيير ونرمز لها ب (fonct) ونفقات التجهيز ونرمز لها ب (equip).

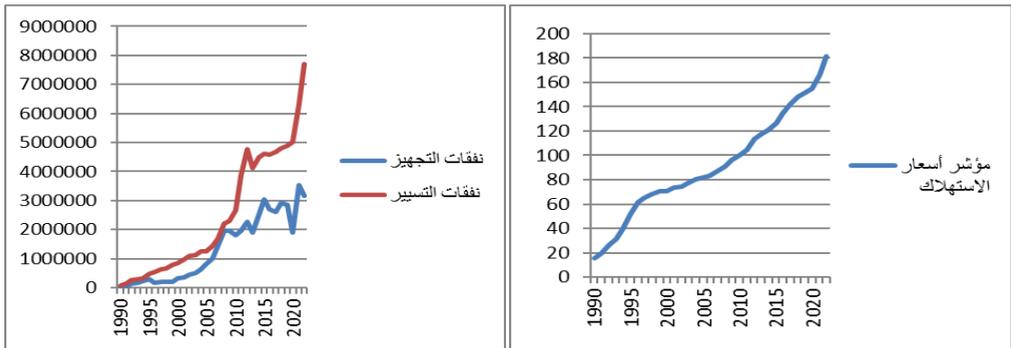
تم أخذ متغيرات الدراسة باللوغاريتم الطبيعي من أجل تصحيح عدم التجانس الموجود بين المتغيرات.

2.4 مصدر البيانات وتطورها:

تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة في الجزائر من موقع الديوان الوطني للإحصائيات وموقع البنك الدولي، وتم معالجتها ببرنامج Eviews حيث يوضح الشكل رقم (1) تطور سلسلة متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2022.

الشكل 01: الاتجاه العام لنفقات التسيير، التجهيز ومؤشر أسعار الاستهلاك

في الجزائر (1990-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي

3.4 بناء النموذج: بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج، سيتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

1.3.4 اختبار استقرارية متغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة): لمعرفة ما إذا كانت نتائج السلاسل $\log pci$, $\log fonct$, و $\log equip$ مستقرة أم لا نستخدم اختبار جذر الوحدة (unitroot) باستخدام اختبارات ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller

قياس أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات

الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1990-2022

- تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج: من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة تم استخدام معيار المعلومات Akaike، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار.

الجدول 02: نتائج فترات الإبطاء المثلى باستخدام معيار Schawrz

P=4	P=3	P=2	P=1	P=0	
0.444785	0.370750	0.256439	0.194921*	2.973986	Logequip
-1.131775	-1.206411	-1.279405	-1.387616*	2.609184	Logfonct
-3.404283	-3.520070	-3.617518*	-2.921119	0.942498	Logpci

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه رقم (2) نلاحظ أن القيمة الأقل لمعيار Schawrz للمتغيرات logequip و logfonct تمثل فترة الإبطاء أي P=1، وفترة الإبطاء 2 للمتغير logpci.

- اختبار جذر الوحدة: باستخدام اختبارات ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller كانت النتائج كما يلي:

الجدول 03: نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل محل الدراسة

logtci	logpci	logfonct	Logequip	المتغيرات	
0.0959	0.5135	0.0129	0.2064	الثابت	عند المستوى
0.2916	0.0043	0.0073	0.4345	الاتجاه والثابت	
0.1480	0.8946	0.9957	0.9958	دون الاتجاه والثابت	
0.0000	0.0442	0.0010	0.0000	الثابت	عند الفرق الأول
0.0000	0.7489	0.0053	0.0001	الاتجاه والثابت	
0.0000	0.0428	0.0014	0.0000	دون الاتجاه والثابت	
0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	الثابت	عند الفرق الثاني
0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	الاتجاه والثابت	
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	دون الاتجاه والثابت	

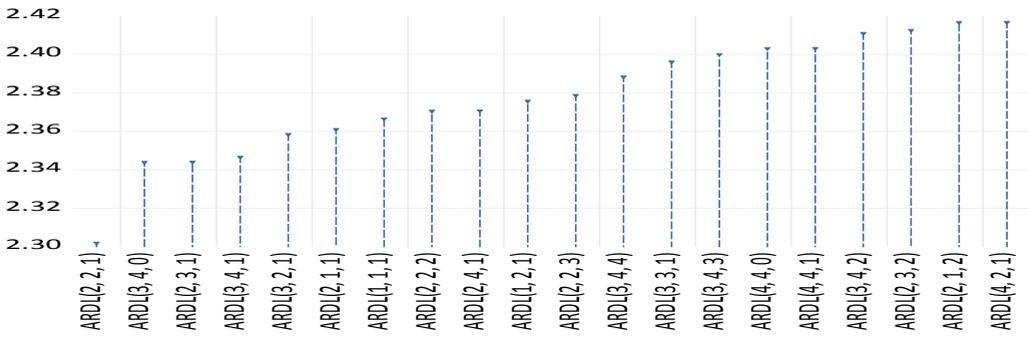
المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه نجد أن المتغيرات $\log equip$ مستقرة عند الفرق الأول يتم رفض فرضية العدم التي تشير إلى وجود جذر الوحدة وعدم استقرارية السلسلة عند المستوى وذلك لأن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%. بينما نجد المتغير الذي يعبر عن مؤشر أسعار الاستهلاك $\log pci$ غير مستقر عند الفرق الأول ولذلك تم استبداله بمعدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك ونرمز له ب (tci) ومن خلال الجدول رقم (3) نجد $\log tci$ مستقر عند الفرق الأول.

2.3.4 اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج: لتحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغيرات المستخدمة في الدراسة وفقا لنموذج ARDL تم استخدام معيار Akaike في تحديد رتبة النموذج وهو المعيار الأكثر شيوعا، الذي يعتمد على أقل قيمة إحصائية في تحديد النموذج الملائم في الدراسة. فان فترة الإبطاء المثلى هي (2,2,1) كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 02: اختبار فترات الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

3.3.4 اختبار التكامل المشترك: نستخدم منهجية الحدود للتكامل المشترك والخاص بنموذج ARDL، وفيما يلي نتائج التقدير الخاصة باختبار منهج الحدود والذي يوضح وجود العلاقة طويلة المدى منعدمها:

- اختبار منهج الحدود: Bound Test للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج يتم استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL من خلال:

➤ الفرضية الصفرية: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة:

$$H_0: a_0 = a_1 = a_2 = a_3 = 0$$

➤ الفرضية البديلة: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة:

الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1990-2022

$$H_1: a_0 \neq a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq 0$$

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نقارن قيمة إحصائية لفيشر F-Statistic المحسوبة مع القيم الجدولية.

الجدول 04: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود The Bound Test

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.588158	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews12

تظهر نتائج الجدول رقم (4) لاختبار الحدود أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر ($F=4.588158$) وهي أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستويات معنوية (1%، 5%، 10%). وفقا لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التسيير ونفقات التجهيز كمتغيرات مستقلة.

-تحديد معاملات الأجل الطويل: تبين نتائج الجدول رقم (5) أن معامل التحديد يساوي 65.74% أي أن نفقات التجهيز والتسيير يؤثران على معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 65.74% والباقي 34.2% يدخل ضمن هامش الخطأ أو لتأثير متغيرات أخرى ليست ضمن النموذج، وهذا يؤكد على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية.

الجدول 05: تقدير انحدار التكامل المشترك باستخدام لنموذج ARDL

R-Squared	0.657438	Meandependent Var	1.592940
Adjusted R- Squared	0.553180	AkaikeintoCriterion	2.205415
SumSquaredresid	9.829581	Schwarz criterion	2.575476
F-Statistic	6.305885	S.E of regression	0.653738
Prob(F-Statistic)	0.000333	Durbin-Watson Stat	2.148126

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews12

4.3.4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ: نقوم بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل كما يلي:

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير: من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ:

- معلمة تصحيح الخطأ مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.0000 وبإشارة سالبة والتي تؤكد لنا نتائج Bound Test بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
- أن تصحيح الخطأ سلبي ومعنوي مما يعني أن 34.71% من الأخطاء القصيرة الأجل بإمكانها العودة إلى وضع التوازن. أي عندما تنحرف أسعار الاستهلاك خلال الأجل القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 32.93% من هذا الانحراف في الفترة (t). وهي نسبة مقبولة إلى حد ما.
- قيمة معامل التحديد 55.54% أي أن معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك يفسر بنسبة 55.54% من قبل نفقات التجهيز والتسيير.

الجدول 06: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable : D(LOGTCI)				
Selected Model : ARDL(2.2.1)				
Sample: 1990 2022				
Included Observation: 31				
Variable	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob
D(LOGTCI(-1))	-0.319169	0.131225	-2.432220	0.0232
D(LOGEQUIP)	-0.023139	0.475580	-0.048654	0.9616
D(LOGEQUIP(-1))	1.141965	0.395608	2.886607	0.0083
D(LOGFONCT)	2.671236	0.933887	2.860343	0.0088
CointEq(-1)	-0.347133	0.076212	-4.554828	0.0001
R-Squared = 0.555499				

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews12

-تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل:

الجدول 07: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob
LOGEQUIP	1.266001	1.369445	0.92443	0.3648
LOGFONCT	-0.846735	1.582181	-0.535169	0.5977
C	-5.041374	10.48786	-0.480687	0.6353
EC = LOGTCI - (1.266001*LOGEQUIP - 0.846735*LOGFONCT - 5.041374)				

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews12

من النتائج أعلاه يمكن كتابة النموذج التقديري بالشكل:

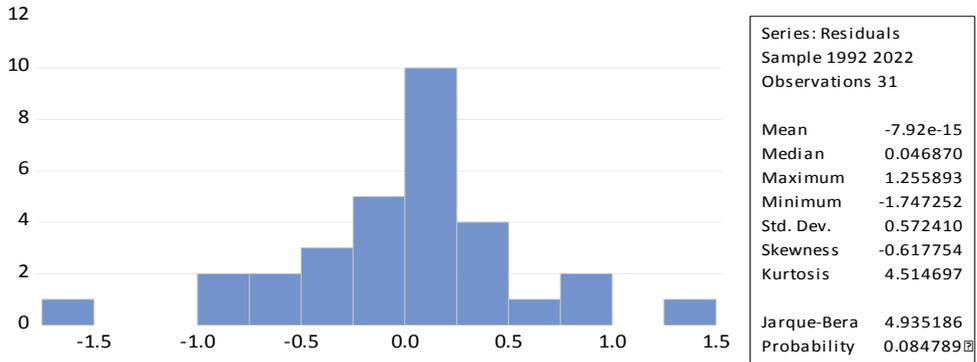
$$\text{LOGTCI} = 1.266001 * \text{LOGEQUIP} - 0.846735 * \text{LOGFONCT} - 5.041374$$

اعتمادا على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن لوجاريتم نفقات التجهيز قد أثرت بشكل موجب على معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك ولكن هذا التأثير غير معنوي في الأجل الطويل (0.3648)، حيث أن ارتفاع نفقات التجهيز بحوالي 1% يؤدي إلى ارتفاع في معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك ب 1.266%. ولوجاريتم نفقات التسيير قد أثر بشكل سلبي على معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك غير أن هذا التأثير غير معنوي في الأجل الطويل (0.5977)، حيث أن ارتفاع في نفقات التسيير ب 1% يؤدي إلى انخفاض في معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك ب 0.8467%. أي أن كل من نفقات التسيير والتجهيز لا يؤثران على معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك في الأجل الطويل لعدم معنوية التأثير.

5.3.4 نتائج الاختبارات التشخيصية: لتقييم جودة النموذج ما إذا كان النموذج القياسي المستخدم يعاني من مشاكل القياس الاقتصادي والاستقرارية الكلية للنموذج وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: نعتمد على إحصائية Jarque-Bera للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي. فكانت نتيجة الاختبار غير معنوية وقيمة معنويته 0.084789 وهي أكبر من 0.05 وهو ما يؤكد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي كما هو موضح في الشكل رقم (3):

الشكل 03: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

- اختبار مشكل اختلاف التباين: من بين الاختبارات المتبعة اختبار ARCH التي تشير إلى عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي، وهي متمثلة في النتائج الموالية:

الجدول 08: نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدود الخطأ ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.021077	Prob. F(1,28)	0.8856
Obs*R-squared	0.022566	Prob. Chi-Square(1)	0.8806

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ قيمة Prop Chi-Square بلغت 0.8806 وهي أكبر من 5% وهذا يشير إلى عدم معنويته، وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بتجانس تباين الأخطاء.

- اختبار مشكل عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي: Breusch-Godfrey Serial LM test يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء ذات صلة ذاتية.

الجدول 09: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.815136	Prob. F(2,21)	0.4561
Obs*R-squared	2.233221	Prob. Chi-Square(2)	0.3274

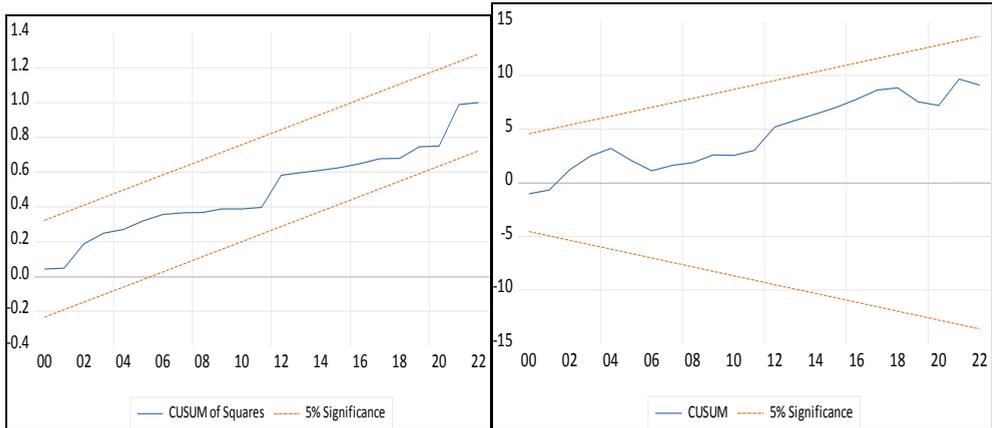
المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews12

بما أن قيمة الاحتمالية F-statistic والتي تقدر ب 0.4561 غير معنوية أي أنها أكبر من 5% نقبل فرضية عدم التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1990-2022

6.3.4 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر: وذلك من خلال المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ وهما عبارة عن خط وسطي يقع داخل الحدود المنطقية الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى معنوية 5 %، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

الشكل 04: اختباري CUSUM وCUSUM of Squares



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

5. خاتمة:

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية معينة ك معالجة التضخم والبطالة. والإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليه الحكومة للتأثير على الإنتاج وحجم العمالة وبالتالي التأثير على حجم الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على حجم العرض الكلي.

لذلك استهدفت الدراسة قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك، واعتمدنا في الدراسة الاقتصادية على بيانات نفقات التجهيز ونفقات التسيير وأثرهما على معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022. من أجل ذلك تم الاعتماد على نموذج قياسي ARDL لمعرفة هذا الأثر، وخلصت الدراسة على وجود علاقة عكسية بين نفقات التسيير ومعدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك وهذا أمر غير مقبول اقتصاديا لكون هذه النفقات حسب تعريفها لا تؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني أي تؤثر على الطلب الكلي

بالارتفاع دون التأثير في الطاقة الإنتاجية التي تواجه هذا الطلب مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع في مستوى الأسعار. ووجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز ومعدل مؤشر أسعار الاستهلاك وهذا ما لا يعكس حقيقة نفقات التجهيز والتي تعبر مباشرة عن استثمارات منتجة باستطاعتها مواجهة الطلب الكلي مما يؤدي إلى عدم ارتفاع في مستوى الأسعار. كما أثبتت الدراسة أن أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم يفوق أثر نفقات التجهيز في الجزائر.

6. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- عدم وجود علاقة طويلة المدى بين معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التسيير ونفقات التجهيز كمتغيرين مستقلين. أي أن رغم الجهود التي تقوم بها الدولة الجزائرية في استخدام أداة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية للتأثير على مستوى العام للأسعار وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، يكون بعده قصير مدى.
- نفقات التجهيز والتسيير يؤثران على معدل التضخم بنسبة 65.74%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجتمعة لها القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث على المتغير التابع.
- وجود علاقة طردية ما بين نفقات التجهيز ومعدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك، وهو غير مقبول اقتصاديا باعتباره نفقة منتجة. لأن نفقات التجهيز تؤثر على القدرة الإنتاجية للبلد وبالتالي القدرة على مواجهة الطلب الكلي وبالتالي المحافظة على استقرار الأسعار. هذه النتيجة التي توصلنا لها تؤكد وجود خلل في الجهاز الإنتاجي الجزائري الذي يخلق هذه العلاقة الطردية بين نفقات التجهيز ومعدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك.
- وجود علاقة عكسية ما بين نفقات التسيير ومعدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك، وهو أمر غير معروف في اقتصاديات الدول النامية باعتباره نفقة غير منتجة. لكون هذا النوع من النفقات يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أي وجود علاقة طردية بين نفقات التسيير ومستويات الأسعار لأنه لا يشارك في العملية الإنتاجية.
- أثر نفقات التجهيز يفوق أثر نفقات التسيير على معدل التضخم.

7. توصيات البحث:

- بناء على دراستنا يمكن تقديم مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:
- ضرورة توجيه الإنفاق العام الجزائري نحو القطاعات الاستثمارية الإنتاجية، التي تستطيع تلبية الطلب الكلي، دون الحاجة إلى الاستيراد، وبذلك نتفادى الوقوع في خطر التضخم المستورد من جهة والمحافظة على استقرار مستويات الأسعار من جهة أخرى.
 - تقليل النفقات الغير الضرورية خاصة نفقات التسيير الغير المنتجة لتأثيرها السلبي على مستويات الأسعار.

8. قائمة المراجع:

- حيدر يونس الموسوي، نزار كاظم الخيكاني، 2015، السياسات الاقتصادية، دار البازوري، عمان.
- أحمد محمد صالح الجلال، 2006، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- فيطس مصطفى، السياسة المالية و الضريبية للحد من أثر التضخم في الجزائر، 2022، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، ص 75-90.
- مريم لسبع، 2019، دور الجباية البترولية في تمويل الانفاق العام في الجزائر(2000-20016)، مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد، المجلد 03، العدد 01، ص 228-244.
- بن دقفل كمال، 2017، اتجاهات السياسة الانفاقية و أثرها على الموازنة العامة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 3، ص 131-141.
- موسى بوشنب، يوسف بودلة، 2019، فعالية السياسة الانفاقية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، revue des sciences commerciales، vol18، n°2، ص 145-159.
- رابحي بوعبد الله، 2023، دراسة تقييمية لبرامج الانفاق العام بالجزائر (الفترة 1990-2018 نموذجًا)، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ص 13-30.

- مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، <https://caus.org.lb/ar>، تم الاطلاع عليه 03/05/2023.
- Silem, Ahmed, 2011, *L'économie politique. Bases méthodologiques et problèmes fondamentaux*, Armand Colin.
- Julien Browaeys, Keller Stefan, 2009, *Guide des indicateurs de marché*, Dunod.
- IMEKHELAF Rachida, BECHAREF Kheira, 2021, L'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie, *Revue Algérienne d'Economie et gestion*, Vol. 15, N° : 02, p 884-897.
- worldbank, la banque mondial en Algérie, <https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview>, consulté le 03/05/2023.
- Ministère des finances, la situation économique et sociale de l'Algérie au cours des cinq premier mois de 2021, <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/activites-2/738>, consulté le 03/05/2023.
- Statista, Key economic indicators of Algeria - statistics & facts, <tps://www.statista.com/topics/7404/economy-in-algeria/#topicOverview>, consulté le 03/05/2023.